بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

المسلمون في آسيا الوسطى يريدون التغيير

لكن ما الذي يجب تغييره؟!

(مترجم)

الخبر:

في ٤ تموز/يوليو، ذكرت وكالة أنباء فرغانة نقلاً عن مكتب المدعي العام وجهاز أمن الدولة: "في ١ و٢ تموز/يوليو، اندلعت احتجاجات حاشدة ضد إدخال تعديلات على الدستور من شأنها حرمان الجمهورية من وضعها القانوني.. وفقاً للمحققين، في ١ تموز/يوليو الساعة ١٤:٥٠، أرسل المدون ورئيس تحرير صحيفة "في خدمة الشعب" دولتمورات تازيموراتوف نداءً بالفيديو عبر قناة *Makan.uz Telegram* دعا فيه إلى مسيرة أمام مبنى البرلمان من أجل حرية جمهورية كاراكالباكستان. وفي الساعة ١٥:٣٠، تمّ نقل تازيموراتوف إلى قسم شرطة نوكوس لدعوته المواطنين إلى تنظيم مسيرة غير قانونية عبر الشبكات الاجتماعية. وبعد أن علمت باحتجاز المدون، توجّهت مجموعة من أنصاره إلى إدارة الشؤون الداخلية بالمدينة للمطالبة بالإفراج عن تازيموراتوف. وفي الطريق إلى سوق المزارعين المركزي قاموا بأعمال شغب. وتم إطلاق سراح تازيموراتوف، ولكن أعمال الشغب لم تتوقف، والآن وقعت بمشاركة المدون".

التعليق:

كان عام ٢٠٢٢ عاماً مضطرباً لمسلمي آسيا الوسطى. اندلعت الاضطرابات الشعبية في كازاخستان وطاجيكستان وكاراكالباكستان بأوزبيكستان. وفي كلّ مرّة يعارض الشعب استبداد السلطة ويرغب في تغيير وجودهم الكارثي، يتّهم الحكام جميعا "قوى خارجية" بتنظيم الاضطرابات في البلاد، ويعلنون حالة الطوارئ ويطلقون النار على شعوبهم. ففي أوائل شهر كانون الثاني/يناير، ذهب الناس في كازاخستان، غير الراضين عن سياسة السلطات، إلى مظاهرات حاشدة. وحث رئيس كازاخستان قاسم جومارت توكاييف الناس "على عدم الانصياع لنداءات الأشخاص المدمرين. كان علينا التعامل مع قطاع طرق مسلحين ومدربين، محليين وأجانب". وشدّد توكاييف على أنهم كانوا قطاع طرق وإرهابيين. وقد تعرضت ألماتي وحدها، وفقاً للرئيس، للهجوم من نحو ٢٠ ألف متطرف. وأضاف توكاييف أن "ما يسمى بالإعلام الحر والشخصيات الأجنبية لعبت دوراً تحريضياً في البلاد". وقام الجيش والشرطة بقمع المظاهرات بوحشية.

وفي منتصف شهر أيار/مايو، لم يكن لدى مسلمي المنطقة الجبلية في طاجيكستان الوقت للاحتجاج على الحكم الاستبدادي للسلطات، حيث تمّ تطويقهم وبدأ إطلاق النار عليهم، بعد أن أبلغت السلطات بنجاح عن هزيمة العصابات الإرهابية. وجاء في بيان السلطات: "الجماعات الإجرامية المنظمة لإقليم غورنو - بدخشان المتمتع بالحكم الذاتي، بقيادة وتمويل المنظمات الدولية المتطرفة والإرهابية، من أجل انتهاك أمن الدولة، وتقويض أسس النظام الدستوري، وإعاقة أنشطة وكالات إنفاذ القانون، وتخويف السكان، هاجمت قافلة من المركبات الخاصة بفرق مكافحة الإرهاب الخاصة بجمهورية طاجيكستان". كما تمّ قمع المظاهرات بوحشية على يد الجيش والشرطة. وفي بداية شهر تموز/يوليو، نقلت وسائل الإعلام أنباء عن احتجاجات حاشدة في كاراكالباكستان في أوزبيكستان. القشة الأخيرة في كأس صبر الشعب على الحكم المستبد للسلطة، كانت التعديلات الجديدة للدستور، والتي تتعلق بوضع الجمهورية. السؤال يتعلق بالجزء

الذي يقول إنه في الدستور الحالي للبلاد، يمكن للشعب أن يتمتع بالسيادة وينفصل عن أوزبيكستان بالتصويت، وفي التعديل الجديد يريدون إزالة هذا الاحتمال.

ما إن نزل الناس إلى الشوارع حتى سمحت السلطات للقوات لإطلاق النار وتفريق الناس الساخطين. وقال رئيس أوزبيكستان شوكت ميرزيابيف: "بالطبع، لم يتم تنظيم هذه الأحداث في يوم أو ١٠ أيام، بل تمّ التحضير لهذه الأعمال لسنوات من طرف قوى خارجية خبيثة". وتم قمع هذه المظاهرات بوحشية من طرف الجيش والشرطة.

كما نرى، فإنه في جميع حالات استياء الناس من الحكم الاستبدادي للسلطات، يمكن تتبع هذا النمط؛ السلطات تلوم العدو الوهمي الخارجي، ولا تفهم ولا تقول إن الناس قد سئموا من الجرائم، والاضطهاد والإفلات من العقاب لمن هم في السلطة. يريد الشعب استقالة السلطة وأن تتغير الحياة للأفضل. يقدم الناس تضحيات، حتى على حساب حياتهم، لكن لا شيء يتغير بل تبقى القوة الإجرامية، والواقع الشرير لا يتغير، وتصبح الحياة أكثر صعوبة.

نعم الناس سئموا من جرائم الطغاة ويريدون التغيير، لكن لا يكفي أن نريد التغيير. أولاً، عليك أن تقرّر الأساس الذي سيتمّ على أساسه إجراء التغييرات! فإذا كانت التغييرات تستند إلى الدستور الوضعي، فكيف يكون هذا هو الحال اليوم؟! وبصفتك رئيس أوزبيكستان شوكت ميرزيابيف تقول: "الشعب هو المصدر الوحيد للدستور ومؤلفه". وهذا يعني أن الإنسان مشرع، وهذا أساس ديمقراطي-علماني. على هذا الأساس، ووفقاً لمبدأ فصل الدين عن الحياة، يكون الإنسان مشرّعاً، وهكذا تعيش جميع دول العالم تقريباً. أصبح هذا الأساس هو المشكلة الرئيسية للبشرية، فانطلاقا من رغبات الإنسان، يلغي القوانين القديمة ويصدر قوانين جديدة. يوضح مثال الاستفتاء على تعديلات دستور أوزبيكستان أنه من المتوقع إجراء أكثر من ٢٠٠ تغيير على ٦٤ مادة من القانون الأساسي، بالإضافة إلى إدراج مواد جديدة. يحاول الإنسان، بعقله المحدود، إنشاء نظام حياة لنفسه، محكوماً نفسه بمعاناة واضطراب دائمين، وفي كل مرة يزداد الأمر سوءاً، وهذا ما يستخدمه الطّغاة وراعيهم في تغيير وتعديل القوانين لصالحهم.

يا شعوب آسيا الوسطى! نحن مسلمون ودولتنا يجب أن تقوم على الإسلام. قال الله تعالى في كتابه الكريم: ﴿**إِنِ الْحُكْمُ إِلاَّ لِلّهِ**﴾، ويقول سبحانه: ﴿**وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ اللّهُ وَلاَ تَتَّبِعْ أَهْوَاءهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَن بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللّهُ إِلَيْكَ**﴾، والعديد من الآيات القرآنية الكريمة التي تشير إلى أنّ الله هو المشرع، وأنّ الدستور هو فقط القرآن والسنة النبوية. **أيها المسلمون!** لقد أنزل الله تعالى علينا رحمته؛ الإسلام! فالإسلام هو نظام حياة المجتمع والدولة. الإسلام هو الأساس الذي يجب أن نعود له من أجل التغيير، عندها فقط سنجد النجاح والازدهار. وقد أعدّ حزب التحرير، على أساس الكتاب والسنة، مشروع دستور لدولة الخلافة الإسلامية. فسارعوا للانضمام إلى حزب التحرير في العمل لاستئناف الحياة الإسلامية في دولة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوّة. وفقنا الله!

كتبه لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

إلدر خمزين

عضو المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير